



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باسم صاحب السمو أمير الكويت  
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

### المحكمة الدستورية

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ٢٨ من محرم ١٤٤٢ هـ الموافق ١٦ سبتمبر ٢٠٢٠  
برئاسة السيد المستشار / خالد سالم علي رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / محمد جاسم بن ناجي و صالح خليفة المريشد  
و عبدالرحمن مشاري الدارمي و إبراهيم عبد الرحمن السيف  
وحضر \_\_\_\_\_ ور الس\_\_\_\_يد / عبد الله سعد الرخیص أمين سر الجلسة

**صدر الحكم الآتي :**

في الدعوى المقيدة في سجل المحكمة الدستورية برقم (٩) لسنة ٢٠١٩ "دستوري"  
بعد أن أحالت المحكمة الكلية القضية رقم (١٠٣٣) لسنة ٢٠١٩ تجاري مدنی كلي حكومة ٢٩/٢٩

**المقامة من:**

محمد أحمد الأنصاري

**ضد :**

- ١ - رئيس المجلس الأعلى للقضاء بصفته
- ٢ - وزير العدل بصفته
- ٣ - رئيس مجلس تأديب المحامين بصفته
- ٤ - رئيس جمعية المحامين الكويتيين بصفته





## الوقائع

حيث إن حاصل الواقع - حسبما يبين من حكم الإحالة وسائر الأوراق - أن المدعي (محمد أحمد الأنصاري) أقام على المدعي عليهم الدعوى رقم (١٠٣٣) لسنة ٢٠١٩ تجاري مدني كلي حكومة ٢٩/٩ بطلب القضاء - حسبما ورد بطلباته الخاتمية - أولاً: بوقف تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى رقم (٤) لسنة ٢٠١٩ استئناف شكاوي محامين، ثانياً: قبل الفصل في الموضوع بقبول الدفع بعدم دستورية نص المادة (٣٧) من قانون تنظيم شئون مهنة المحاماة رقم (٤٢) لسنة ١٩٦٤ المعديل بالقانون رقم (٦٢) لسنة ١٩٩٦ فيما تضمنته من وجود عناصر غير قضائية في تشكيل مجلس تأديب المحامين، من أعضاء جمعية المحامين الكويتية، وذلك بالمخالفة لنص المادتين (٥٣) و(١٦٣) من الدستور، ثالثاً: بانعدام الحكم الصادر من مجلس التأديب بجلسة ٢٠١٩/١/٨، في الشكاوى رقم (٧) و(٥٦) و(٦٠٩) شكاوى محامين، وبطلاً وانعدام الحكم الصادر في القضية رقم (٤) لسنة ٢٠١٩ مستأنف شكاوى محامين بجلسة ٢٠١٩/٤/٨، لصدوره استناداً إلى حكم ابتدائي صدر منعدماً.

وبيانا لدعواه قال المدعي أن النيابة العامة أسننت إليه ارتكاب الجنائية رقم (١٩) لسنة ٢٠١٥ جنایات المباحث وقدمته للمحاكمة الجزائية، كما طلبت مجازاته تأديبياً لارتكابه المخالفة المنصوص عليها في المادة (٣٥) من قانون تنظيم مهنة المحاماة، وقد قضت محكمة أول درجة بجلسة ٢٠١٨/٢/١١ بحبسه، فطعن على ذلك الحكم بالاستئناف رقم (٩٠٤) لسنة ٢٠١٨ وقضى فيه بجلسة ٢٠١٨/٥/٢ بالامتناع عن النطق بالعقاب، وعقب إحالته إلى مجلس التأديب بموجب الشكاوى رقم (٧) و(٥٦) و(٦٠٩) لسنة ٢٠١٤ شكاوى محامين أصدر مجلس تأديب المحامين بتاريخ ٢٠١٩/١/٨ قراره بعدم جواز الدفع بعدم الدستورية المبدى من المدعي، وبمعاقبته بعقوبة اللوم عن المخالفات التأديبية المسندة إليه، فاستأنف المدعي ذلك القرار أمام محكمة الاستئناف وقامت في جدولها برقم (٤) لسنة ٢٠١٩ ج.م ١/٧ و(٧) لسنة ٢٠١٤ شكاوى





محامين، وحكمت الدائرة الجزائية الأولى (شكاوى محامين) بتاريخ ٢٠١٩/٤/٨، ببطلان القرار المستأنف، وبرفض الدفع بعدم الدستورية، وفي موضوع الشكوى بمعاقبة المدعى بالوقف لمدة ثلاثة أشهر عن المخالفات التأديبية المسندة إليه، وهو الأمر الذي حدا بالمدعى لإقامة دعواه بطلباته سالفة البيان.

وبجلسة ٢٠١٩/٩/٣٠ قضت المحكمة بوقف الدعوى، وإحالته الأمر إلى المحكمة الدستورية للفصل في مدى دستورية نص المادة (٣٧) من قانون تنظيم شئون مهنة المحاماة رقم (٤٢) لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقانون رقم (٦٢) لسنة ١٩٩٦.

وعقب ورود ملف القضية إلى إدارة كتاب هذه المحكمة قيدت في سجلها برقم (٩) لسنة ٢٠١٩ "دستوري" وجرى إخطار ذوي الشأن بذلك.

وقد نظرت هذه المحكمة الدعوى بجلسة ٢٠٢٠/٨/١٢ على الوجه المبين بمحضر جلستها، وقدمت إدارة الفتوى والتشريع مذكرة بدفع الحكومة طلب في ختامها أصلياً بعدم قبول الدعوى، واحتياطياً برفضها، كما قدم الحاضر عن (المدعى عليه الرابع) مذكرة طلب في ختامها الحكم بعدم قبول الدعوى، وقررت المحكمة إصدار الحكم في الدعوى بجلسة اليوم.

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق، وسماع المرافعة، وبعد المداولة.

لما كانت المادة (٣٧) من القانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقانون رقم (٦٢) لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم مهنة المحاماة تنص على أن " يكون تأديب المحامين من اختصاص مجلس يشكل من رئيس المحكمة الكلية أو وكيلها رئيساً ومن اثنين من قضااتها تعينهما جمعيتها العمومية كل سنة ومن محاميين يختارهما مجلس إدارة المحامين والحقوقيين لمدة سنة واحدة





قابلة للتجديد " وكان مبني النعي على هذا النص - حسبما يبين من حكم الإحالة - حاصله أن تشكيل مجلس التأديب يتضمن في عضويته محامين ليس لهم الصفة القضائية، ولا يحق لهم إصدار القرارات والأحكام القضائية أو التوقيع عليها، لقصر هذا الأمر على القضاة وحدهم دون سواهم، فضلاً عن أن جمعية المحامين تجمع بذلك بين سلطتي الاتهام والمحاكمة، وهو مما يخالف المادتين (٥٣) و(١٦٣) من الدستور.

وحيث إنه من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن استنهاض ولايتها في الرقابة القضائية على دستورية القوانين والمراسيم بقوانين واللوائح لا تقوم إلا بعد اتصالها بالدعوى طبقاً للأوضاع الإجرائية الخاصة بنظام التداعي أمامها ومن خلال الوسائل التي حددها قانون إنشاء المحكمة في المادتين (الرابعة) و(الرابعة مكرراً) ومن بينها الإحالة من إحدى المحاكم إذا تراءى لها قيام شبهة مخالفة نص تشريعي لأحكام الدستور، وأنه لا يعد حكم الإحالة فصلاً في شرائط قبول الدعوى الدستورية، بل للمحكمة الدستورية مراقبة مدى صحة اتصالها بالدعوى الدستورية، وفقاً للإجراءات المقررة أمامها بما لها من سلطة فحص أساس حكم الإحالة وإعمال القواعد الإجرائية المتّعة لديها عليه.

ومتى كان ما تقدم، وكان البين من الأوراق أن المدعي قد أقام دعواه طالباً انعدام حكم مجلس التأديب الصادر بجلسة ٢٠١٩/١/٨، وبطلان وانعدام الحكم الصادر في القضية رقم (٤) لسنة ٢٠١٩ مستأنف شكاوى محامين بجلسة ٢٠١٩/٤/٨، لصدره استناداً إلى حكم ابتدائي صدر منعدماً، وكانت دعوى البطلان الأصلية لا ترفع إلا في حالات البطلان المنصوص عليها في المادة (١٠٢) من قانون المرافعات، بيد أن المدعي قد أسس دعواه على طلب الحكم بقبول الدفع بعدم دستورية نص المادة (٣٧) من قانون تنظيم شئون مهنة المحاماة رقم (٤٢) لسنة ١٩٦٤ المعديل بالقانون رقم (٦٢) لسنة ١٩٩٦، فيما تضمنه من وجود عناصر غير قضائية في تشكيل مجلس تأديب المحامين من أعضاء جمعية المحامين الكويتية، ابتغاء إبطال النص



المطعون عليه توصلأً إلى إهار الحكم الذي صدر ابتناء عليه، وهو الأمر الذي يتمخض في حقيقته عن نزاع ينصب أساساً على النص المطعون عليه بقصد إهاره وإسقاط الآثار القانونية المترتبة عليه، وينحل بالتالي إلى طعن بطريق الادعاء الأصلي المباشر بعدم الدستورية، مما يغدو معه اتصال المحكمة بهذا الامر قد جاء مخالفاً للأوضاع المقررة قانوناً، ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الدعوى.

### فلا هذه الأسباب

حكمت المحكمة: عدم قبول الدعوى.

رئيس المحكمة

أمين سر الجلسة

